بدلاً من تقديمها في السفارة بالخارج.. ووعد بدراسته وأخذه بعين الاعتبار

مرجانة لـ«الوطن»: اقترحنا على وزير الخارجية أن تقدم طلبات عودة اللاجئين من أهلهم في المكاتب القنصلية داخل سورية

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والمغتربين في مجلس الشعب بطرس مرجانة أنه تم تقديم مقترح لوزير الخارجية فيصل المقداد خلال اجتماع اللجنة معه الأسبوع الماضي تضمن السماح لأهالي اللاجئين بتقديم طلبات في المكاتب القنصلية الموجودة في بعض مراكز المدن بالمحافظات لعودة أبنائهم الراغبين بالعودة بدلاً من تقديمها في السفارات السورية في الخارج باعتبار أن هناك بعض الصعوبات تواجه الراغبين في العودة، مضيفاً: إن الوزير المقداد وعد بأن يدرس هذا المقترح ويأخذه بعين الاعتبار.

وبين مرجانة أن المكاتب القنصلية السورية الموجودة في بعض الدول الغربية عدد موظفيها قليل بحكم أن تلك الدول سمحت بفتح هذه المكاتب لكن لم تسمح بزيادة عدد الموظفين فيها، مشيراً إلى أن الخدمة الإلكترونية في السفارات والمكاتب القنصلية متاحة بشكل جيد.

وأكد مرجانة أن هناك العديد من التسهيلات القنصلية التي قدمتها وزارة الخارجية للمغتربين منها الخدمة الإلكترونية، موضحاً أن المغترب بإمكانه أن يتواصل مع السفارة أو المكتب القنصلي ويتم تحديد موعد له عبر هذه الخدمة ويأتي ضمن المدة التي تم تحديدها له.

وأكد مرجانة أن هذه الخدمة حدت كثيراً من دور الوسيط والسماسرة باعتبار أن التواصل مع السفارة مباشرة لأن أي تواصل إلكتروني يحد من دور الوسيط.

وأشار مرجانة إلى أنه من المعروف أنه يحق لأي سوري العودة ويتم تسوية وضعه داخل القطر بعد إعطائه مهلة لذلك لمعالجة أي معاملة إدارية لتسوية وضعه داخل القطر، مشيراً إلى التسهيلات التي تقدمها «الخارجية» في هذا الخصوص، ولافتاً إلى أن أي عمل من الممكن أن يوجد فيه بعض الثغرات لأن أي عمل يمكن القيام به وخصوصاً إذا كان لأول مرة لا يمكن الإحاطة بكل الأمور التي تخص هذا العمل فمن الممكن التعرض لأشياء صغيرة غير ملحوظة.

مرجانة أشار إلى أنه يتم سد هذه الثغرات من خلال التواصل مع العديد من المغتربين الذين يشرحون أوضاعهم سواء للوزارة مباشرة أم للجنة وبالتالي يتم العمل على حلها مباشرة.

ولفت مرجانة إلى أنه من الأمور المهمة التي تم طرحها مع وزير الخارجية التنسيق بين عمل اللجنة والوزارة باعتبار أن عملها مكمل لعمل وزارة الخارجية وخصوصاً في عرض وجهة الحق السوري في المجالات الدولية من خلال الاجتماع مع البرلمانات والمنظمات الدولية.

وأشار إلى أنه من خلال الاجتماع مع الوزارة يمكن معرفة رؤيتها في المواضيع الدولية لتبني اللجنة خطتها بناء على هذه الرؤية في الاجتماعات الدولية.

وأكد مرجانة أن الاجتماعات حالياً تتم مع المنظمات البرلمانية وتكون عبر اجتماعات افتراضية ويشارك فيها أعضاء من مجلس الشعب سواء كانوا أعضاء في اللجنة أم من غير لجنة أخرى، مشيراً إلى أنهم يقومون بدورهم تجاه المواضيع المطروحة من خلال هذه الاجتماعات.

> الخدمة الإلكترونية في السفارات حدت من السماسرة ودور الوسيط

نقص المازوت وزيادة الأجور وقلة العمال تؤثر على استصلاح أراضي السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

تلقت «الوطن» عدة شكاوى من أهالي المحافظة حول قيام أصحاب الآليات الثقيلة /تريكسات – بلدوزرات/ برفع سعر متر الحفر قواعد إلى ٥٠ ألف ليرة ما انعكس سلباً على أعمال البناء والإنشاء.

وأشار الأهالي إلى رفع أجور التطوير التي أوقفت عمليات استصلاح مئات الدونمات على ساحة المحافظة لعدم قدرة المزارعين على دفع ما يترتب عليهم من أجور استصلاح.

مالكو السيارات الثقيلة في السويداء عزوا تقاضيهم هذه الأجور إلى عدم تأمين مادة المازوت لزوم أعمالهم الإنشائية والتي بمعظمها لمشاريع القطاع العام ما دفع بهم للتزود بمادة المازوت من السوق السوداء بسعر يزيد على ١٥٠٠ ليرة لليتر الواحد، ما انعكس سلباً على مشاريع القطاع العام لكونه ستتم مطالبة أصحاب المشروعات بفروقات الأسعار إضافة لانعكاسه السلبي على الراغبين بالبناء من القطاع الخاص.

وطالب مالكو هذه السيارات بضرورة تأمين مادة المازوت لآلياتهم عن طريق نقابة مقاولي السويداء وبالتالي مساواتهم مع أصحاب الشاحنات الثقيلة الذين يتم تأمين المازوت لهم من قبل اتحاد الحرفيين أو منحهم بطاقة الكترونية تمكنهم بموجبها الحصول على مادة المازوت.

بدوره رئيس فرع نقابة مقاولي السويداء عامر حمزة أكد لـ«الوطن» أن مطلب المقاولين ولاسيما مالكي الآليات الثقيلة هو مطلب محق لافتاً إلى أن نقابة المقاولين سطرت العديد من الكتب والمذكرات لمحافظة السويداء بضرورة تأمين مادة المازوت للمقاولين أسوة بالحرفيين.

وبين حمزة أن معظم الأعمال المنفذة هي للقطاع العام لذلك بات من الضروري تأمين مادة المازوت لهذه الآليات لأن عدم تأمين المادة قد يدفع بالمقاولين للتوقف عن العمل أو المطالبة بفروقات الأسعار.

بدوره مدير فرع مشروع استصلاح الأراضي بالسويداء حسام جمول أوضح لـ«الوطن» أن تنفيذ خطة عمل الفرع في أعمال التطوير تسير بشكل جيد رغم الصعوبات التي تواجه الفرع خاصة أعطال الآليات جراء قدمها وصعوبة تأمين القطع التبديلية لها من الأسواق الخارجية جراء الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة إضافة إلى وجود نقص بالكادر العامل وكبر سن العاملين الحاليين وتعرضهم للأمراض المهنية لافتاً إلى أن خطة الفرع ستشمل كل أراضي المحافظة التي بحاجة إلى تطوير لكن وفق الإمكانات المتاحة.

شركة حمص لتصنيع العنب تنتقل من الخسارة إلى الربح

أسد لـ«الوطن»: عقود توريد مباشرة مع الفلاحين لكسر الحلقات الوسيطة

| حمص- نبال إبراهيم

أكدت مديرة شركة حمص لتصنيع العنب «المياماس» منال أسد لـ«الوطن» أن الشركة تقوم حالياً بالتنسيق مع الجمعيات الفلاحية وبإشراف اتحاد الفلاحين بتنظيم عقود توريد مباشرة مع الفلاحين لاستجرار محصول العنب من أرياف المحافظة بهدف كسر الحلقات الوسيطة ما بين الشركة والفلاحين.

وبينت أنه يتم تقديم سلفة مالية بمقدار ١٠٠ ألف ليرة سورية لكل واحد طن يتعاقد على توريدها للشركة خلال موسم العنب على أن يتم تسديد كامل ثمن العنب للفلاحين فور استلام كامل الكمية الموردة المتعاقد عليها.

وأشارت إلى أن جميع العقود التي تبرم حالياً مع الفلاحين تتم وفق تسعيرة اللجنة الاقتصادية التي ستصدر في حينها، لافتة إلى أنه تم التعاقد على توريد ١٥٠٠ طن من مادة العنب حتى تاريخه منها ٩٠٠ طن بسلفة مالية والباقي من دون سلفة.

ولفتت إلى أن خطة الشركة خلال الموسم الحالي تتضمن استلام ٨ آلاف طن من العنب، منوهة بأن الكميات التي تم استلامها من العنب خلال العام الماضي وصلت إلى ٥٢٠٠ طن وبلغت قيمتها المالية ١,٣ مليار ليرة سورية تم تسديدها للفلاحين بشكل فوري.

وأوضحت أن الشركة أنتجت ١٥٢ طناً من مختلف منتجاتها منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر شباط الفائت وبلغت مبيعاتها ١٥١ طناً بقيمة ٥٤٠ مليون ليرة سورية وحققت أرباحا وصلت إلى ٩٤ مليون ليرة سورية، مشيرة إلى أن مبيعات الشركة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي بلغت ١٠٦ أطنان بقيمة ١٨٧ مليون ليرة سورية، بحيث لم تحقق حينها أرباحا وخسرت مبلغاً يصل إلى ٥ ملايين ليرة سورية، عازية سبب الانتقال إلى الربح بعد الخسارة إلى تحسن الإنتاج والتسويق وارتفاع أسعار منتجات الشركة.

وأشارت أسد إلى ارتفاع أسعار منتجات الشركة بنسبة ١٩١ بالمئة ومستلزمات الإنتاج بنسبة ٢٦٢ بالمئة مقارنة بأسعارها في نهاية عام ٢٠١٩، موضحة أن الشركة لم ترفع أسعار منتجاتها بنفس نسبة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لكونها تضع هامش ربح بسيطاً على منتجاتها باعتبارها مؤسسة تدخل إيجابي في الأسواق تعمل على ضبط الأسعار وجشع التجار وهذا ما ساهم في عملية ضبط أسعار هذه المنتجات في الأسواق المحلية إلى حد كبير.

وكشفت عن وجود خطة لدى الشركة لتصدير كمية ٢٠ طناً من منتجاتها إلى الأسواق الخارجية إلا أنه يوجد حالياً صعوبة لتنفيذ ذلك نتيجة للحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة على القطر، لافتة إلى أنه لا يوجد حالياً أية ذمم مالية مترتبة على الشركة لمختلف القطاعات العامة والخاصة، وأنه تم تحصيل جميع ديون الشركة على بعض شركات القطاع العام.

وبينت أنه تم مؤخراً تحقيق وفورات مالية بالشركة تم توزيعها على جميع عمالها بنسب مختلفة بحسب نسبة الدوام الفعلي لكل عامل لتحفيزهم على الإنتاج وتطوير العمل، مشيرة إلى أنه تم إعداد دراسة لرفع علاوات الإنتاج للعمال بنسبة ٥ أضعاف لتحفيزهم وهذه الدراسة حالياً قيد التصديق.

وأشارت أسد إلى أن الصعوبات من نقص اليد العاملة الخبيرة لتسربها وقدم آليات الخدمة وخروجها عن الخدمة وعدم إمكانية إصلاحها لارتفاع تكاليف الصيانة وصعوبة استجرار المادة الأولية للإنتاج بسبب الفارق السعري ما بين تسعيرة اللجنة الاقتصادية وسعرها بالأسواق المحلية تشكل تحدياً حقيقياً في ظل الظروف الراهنة.

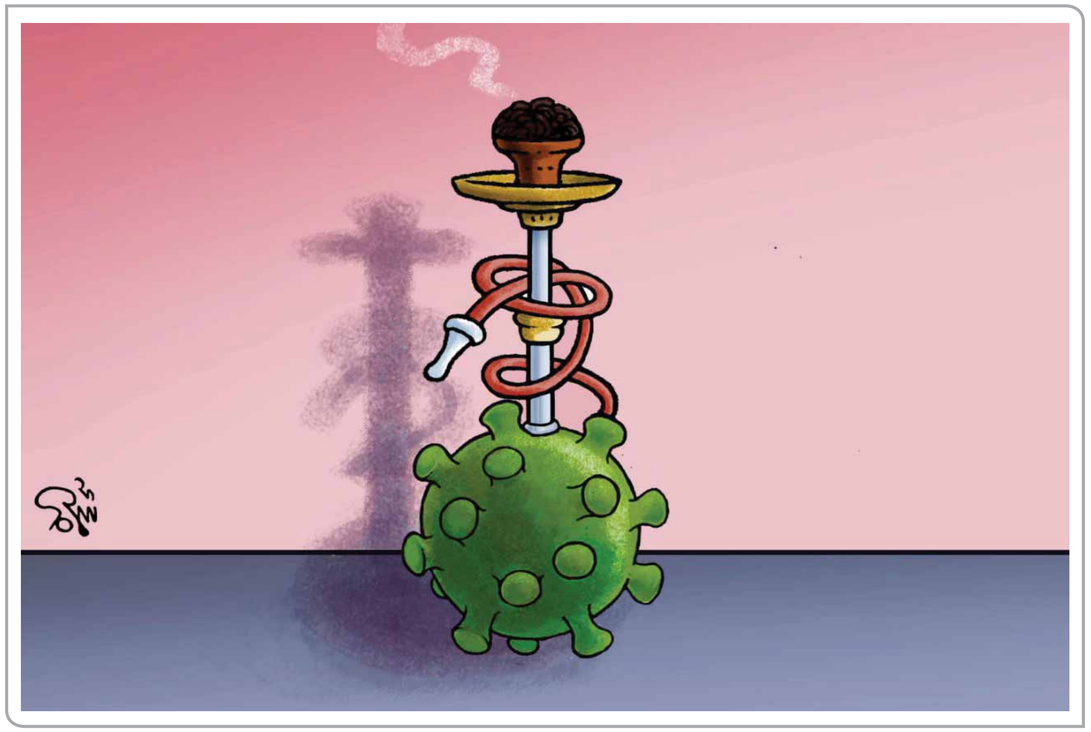

٢٤٠ ألف طالب وطالبة بإدلب..

وزير التربية لـ«الوطن»: الامتحانات العامة بموعدها ونظام المراقبة إلكتروني

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد وزير التربية دارم طباع لـ«الوطن» أن الامتحانات العامة لطلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة، ستكون بموعدها المحدد في ٢٠٢١/٥/٣٠، وستُجرى وفق الأنظمة والقوانين المتبعة، وضمن نظام مراقبة إلكتروني، لتخفيض نسبة الغش فيها إلى أدنى مستوياتها، أو حتى لا يكون هناك غش على الإطلاق.

وبيّن أن الوزارة تعمل للسنوات القادمة لأن تكون الامتحانات العامة مؤتمتة بالكامل وأكثر شفافية.

وأوضح أن الوزارة تشدد على دور المعلم ورفع قيمته، واعتباره مسؤولاً عن العملية التعليمية.

ولفت إلى أن المرسوم ٨٨ الذي صدر بتاريخ ١٦ الشهر الجاري، القاضي برفع أجور الساعات التدريسية للمكلفين بالتدريس في مدارس التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، وفي جميع مدارس ومراكز التدريب المهني لدى جميع الجهات العامة في الدولة، سواء كانوا من داخل الملاك، أم من خارجه وفقاً للشهادة العلمية التي يحملونها، يصب بالمحصلة في تحسين الظروف المعيشية للمعلم وتحفيزه.

وقال: إن الوزارة تُعدّ إضافة إلى ما سيبق، عدة مشاريع لتطوير نظام حوافز للمعلم لتطوير أدائه، يرتبط مع عمله ليكون له مقابل، أي من يعمل يجد ما يستحق.

وفيما يتعلق بالواقع التعليمي بمحافظة إدلب وريفها المحرر، بيّنَ الوزير أن عدد الطلاب بالمحافظة نحو ٢٤٠ ألف طالب وطالبة، ويعلّم فيها نحو ١٠٦٠٠ معلم ومعلمة.

وأما في المناطق التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب، بين طباع أن عدد المدارس التي أعادت الوزارة تأهيلها ٧٢ مدرسة، وعدد الطلاب الذين عادوا إلى الدراسة في الريف المحرر نحو ٥٥٠٠ طالب وطالبة.

وأكد الوزير أن الدولة تقدم كل ما بوسعها لتمكين طلاب إدلب من تقديم امتحاناتهم العامة. مضيفاً: فهي تفتح كل بوابات العبور نحو مناطقها الآمنة، وتستقبلهم وتنقلهم إلى مراكز مؤقتة، وتجري لهم فحص (بي سي آر)، وتقدم لهم عناية صحية وطبية فائقة، ودورات تعليمية لتعويض الفاقد التعليمي، والطعام والشراب، وتعيدهم إلى قراهم وبلداتهم، وكل ذلك بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وبعض المنظمات الدولية.

وقال الدكتور طباع: ولكن للأسف الطرف الآخر لا يسمح لهم بالخروج من المعابر التي تفتتحها الدولة لهم.

ومن يتمكن منهم من الخروج يلقى كل الرعاية والاهتمام، وتوضع كل الإمكانات المتاحة التي ذكرناها سابقاً بخدمته.

وعن الاستمرار بترميم المدارس التي خربها الإرهابيون، وإعادة تأهيلها ووضعها بخدمة العملية التعليمية، بيّنَ الدكتور طباع أن الوزارة تضع في خطتها كل عام، ترميم عدد من المدارس وتدعمها عن طريق المنظمات الدولية، لتعيدها بأسرع ما يمكن للخدمة والاستثمار بالتربية والتعليم.

وأضاف: وقد فتحنا باب التشاركية مع مستثمرين لإعادة تأهيل مدارس واستثمارها لفترة محددة قد تكون لـ١٠ سنوات أو ١٥ سنة كمدارس خاصة، وأثناء إبرام عقد الاستثمار يحدد جزءٌ من مواردها للدولة، أو ٢٥ بالمئة من قدرتها الاستيعابية مجانية لأبناء الشهداء والمعلمين، والأسر الفقيرة.

ولفت إلى أن مشاركة المجتمع المحلي بترميم المدارس وإعادة تأهيلها أمر بالغ الأهمية، ويحقق خطة الدولة.

> مستثمرون يعيدون تأهيل مدارس لقاء استثمارها كمدارس خاصة لفترة محددة وجزءٌ من مواردها للدولة